

الشورى والعصمة... الأصالة والتطبيق في منهج الإمام عليّ -عليه السلام-

Shura and Infallibility ...Originality and Application in Immam Ali's Approach

أ.م.د. كاظم حسن جاسم الفتلاوي^(١)

Assist. Prof. Kadhim Hasan Jassim AL-Fatlawi

المخلص

لا مجال للمناظرة والقول أنّ الشورى والعصمة أمران متلازمان، لإقامة عدالة تبنيتها الأمة بقيادة النبي محمد -، وآله الأطهار -، وما قدّموه من توضّحات على مدى مطلع تاريخها، الذي تعرّض إلى انحرافات كثيرة في تحوّل نظام الحكم في خلافة النبيّ من الشورى في الأمثل الصالح، وبما قيده القرآن والسنة في ضرورة الالتزام بعصمة الخليفة أو التابع في إدارته مسارات الشريعة، ومناهجها، بنصوص معتمدة، ومقرّة، يؤيدها العقل، وعندها يكون منصب الخلافة أو الإمامة في حكم الشريعة، مصوناً بجانبه التشريعيين القرآن والسنة، ولكن الأمر في ذلك، تحوّل الخلافة إلى نظام قسري من الشورى، إلى القوة والوراثة، عندها انحسرت مسارات الأمة في رسالة خالقها من العدل والمساواة في أرض الله، إلى جبروت، وسلطة دفعها إلى فتن وحروب، واضطراب وتداخل وابتعاد عن مفهوم الدين وأهدافه، حتى ابتعدت الأهداف من الشريعة، وأمسّت منافع ومصالح ذاتية وجماعية، فكانت الأحوال على مرّ العصور التي واكبتها الأمة تسير من سيء إلى أسوء، لذلك كانت فكرة بحثنا ليس تعريض بمفهومات أحيد، ولا نقداً للمدارك بقدر ما هي تبصير وتوعية إلى الشورى والعصمة في معاني القرآن والسنة ودلالاتها وأهدافها، ومجموعة من أفعال وأقوال الإمام عليّ بن أبي طالب - ودلالاتها، وقد اعتمدنا القول في ذلك على مبحثين الأول: تحديد مسارات البحث وعنواناته في ماهية الشورى وحقيقتها، فيما وقع تحت أيدينا من كتب ترشد إلى الأهداف، ومدلولات العصمة ومفهوماتها، بالتقصي نفسه، على أن ذلك، كان ديدنه توخي النصوص القرآنية والنبوية، مع الإيجاز لتقريب القول،

^١ - الكلية التربوية المفتوحة/ كربلاء.

والابتعاد عن المغالاة أو التقيصير، وأفضى ذلك كله إلى المبحث الثاني الذي اعتمد أقوال الرسول - -، وأقوال الإمام علي - عليه السلام - وبمطلبين حدّدا المضامين في أنّ الإسلام -وبما تجسّدت في أقوالهما-: قد اعتنى بالاستشارة، ودعا إليها، ولعلّه أوّل نظام قانوني سما في ضرورة إعمال التشاور، وتبادل الآراء بتقضي الأمثل والأصلح للتطبيق، وكان ذلك من الأهمية بمكان في قواعد الحكم، ودعوات القرآن الكريم، والسنة المطهرة، والتي لم تحط بالتطبيق الفعلي، إلا في عصري النبوة والإمامة، لهذا كانت مضامين البحث، قد تبنت مبحثين: مشاورة النبي محمد - - في الأول، وبما أقرّه من أقوال وكان على شكل مطالب ثمانية، وفي المبحث الثاني، مشاورة الإمام علي - عليه السلام - في أقواله أيضاً، ودحض افتراضات عدم التزام الإمام بهذا المبدأ الذي اعتمد على النصوص القرآنية، وفي الخاتمة صار الكلام عن محتويات البحث ونتائجه، وآخر القول أن الحمد لله ربّ العالمين، عليه الاعتماد، ومنه الصواب في الأقوال والأفعال.

Abstract

No way to debate and say that consultation and infallibility are two correlative matters, to hold a justice adopted by the nation led by the prophet Mohammed (Pbuh) and his pure households (pbut), and the sacrifices they made along the beginning of its history, which faced many deviations represented in the turning of governing regime at the time of the prophet from consultation at the righteous sample, and what Quran and sunnat specified at the necessity to abide the infallibility of the caliphate or the follower of realizing the legislation regulation and methodology, throughout dependable and decided texts that mind accepts, meanwhile, the position of caliphate or imamate would be at legislation regulation respecting both of the legislation Quran and Sunnat, but the matter is that, the turning of Caliphate from an enforced regime of consultation into force and heritage, when the routes of nation had been excluded in a message created by justice and equity at the land of Allah, into a tyrant, an authority pushed by glamour and wars, disorder, interference and deviation away from religion concepts and meanings, until the intentions moved from legislation, and became personal and group interests and benefits, the conditions along ages the nation passed through were moving from bad to worse, that's why the idea of our paper was neither to show the concepts of someone, nor criticizing the realizations as they were a notification, awareness, indication and intentions of the consultation and infallibility at the meaning of Holy Quran and Sunnat, a set of actions, sayings and indications of Imam Ali Bin Abi Taleb (Pbuh), we have depended saying that into two chapters, the first included: specifying the routes, titles of the meaning and the truth of consultation at the research, depending upon the books we could obtain that lead to those intentions, the indications and concepts of infallibility by research itself, provided that, his way to avoid Quran and Prophet's contexts, with summarizing to deliver the message, avoiding exaggerating or dereliction, which in whole led to the second chapter which

depended the sayings of the prophet (Pbuh) and the sayings of Imam Ali Bin Abi Taleb (Pbuh), throughout two episodes, inclusions were specified that Islam – through their speeches – has cared about and called for consultation, it looks like it's the first legal regime supersized in the necessity of consultation, and exchanging of points of view by looking for the best and the most correct to apply, this was as an important as rule basis, the calls of Holy Quran, and pure Sunnat, which didn't receive the actual application, except at the ages of prophet and imamate, that's why the topics of research have adopted two requisites: the consultation of the prophet (Pbuh) at the first, and his sayings, and second the consultation of Imam Ali Bin Abi Taleb (Pbuh) throughout his sayings as well, and refutation of assumption of not committing of the Imam to this principle which depended upon Quran texts, finally, the speech has turned toward the content and results of the paper, and the last to say is all praise to Allah the lord of the worlds, depending upon him and all the right in sayings and actions are through him.

المبحث الأول: تحديد مسارات البحث وعنوانه في (ماهية الشورى وحقيقتها ومدلولات العصمة ومفهوماتها)

قبل البدء في تحديد مسارات البحث ينبغي أن توضّح مدلولاته، وما توحى إليه من معاني، لكي نسبر غور ما يمكن أن تصل إليه من نتائج، ونقرر من سبل تدرك بها حقيقة العصمة للأنبياء - عليهم السلام -، ومنهم نبينا محمد - صلى الله عليه وآله وسلم -، وأهل بيته من الأئمة المعصومين - عليهم السلام -.

فالشورى لغةً: من التشاور، ويقال: شاوره في الأمر: طلب رأيه فيه، وتشاور القوم: شاور بعضهم بعضاً^(٢). والتشاور والمشاورة والمشورة: استخراج الرأي بمراجعة البعض إلى البعض من قولهم "شُرْتُ العسل: إذا اتخذته من موضعه، واستخرجته منه"^(٣)، قال تعالى: "... وشاورهم في الأمر..."^(٤)، والشورى: الأمر الذي يتشاور فيه، قال جل وعلا: "وأمرهم شورى بينهم..."^(٥) فدلالة الآية الأولى: يراد بها: "أمر الحرب ونحوها، ممّا يوح إليك تطبيقاً لنفوسهم، وتأسيساً لسنة المشاورة"^(٦). وأمّا الآية الثانية فتفسيرها: "أي ذوو تشاور بينهم، لا يقدمون على أمرٍ حتى يتشاوروا فيه"^(٧). وأهداف الشورى في مفهومات القرآن الكريم قد خُصت بمشاورة النبي - صلى الله عليه وآله وسلم - للناس الذين معه بأمر الحرب، وبما لم يوح له به في العمل والقتال من لدن

^٢ - المعجم الوجيز: مجمع اللغة العربية: ٣٥٤ / شارع جمهورية مصر العربية، لا. م. ١٩٨٩م.

^٣ - الأصفهاني: الراغب، الحسن بن الفضل (ت حدود ٤٢٥هـ)، مفردات ألفاظ القرآن: ٤٧٠ تحقيق: صفوان عدنان داوودي، دار القلم، دمشق والدار الشامية، بيروت، ط ١، ١٤٣٣هـ - ٢٠١١م.

^٤ - سورة آل عمران / من الآية ١٥٩.

^٥ - سورة الشورى / من الآية ٣٨.

^٦ - شبر: السيد عيد الله (ت ١٢٤٢هـ): تفسير القرآن الكريم: ١٢٠، دار إحياء التراث العربي - بيروت / ط ١، ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م.

^٧ - المرجع نفسه: ٥٣٦.

خالقه، وحقيقة هذه الشورى كان تطبيقاً لنفوسهم من أجل إثبات توحيد رأي المجموع في المواجهة والمواجهة للأعداء.

أما دلالات الآية الثانية، فهو المشاورة بين الناس، من أجل إدراك أنّ رأي المفرد يهون نحو الجماعة، فهم يلتزمون برأي المجموع فيما يقدمون عليه من فعل أو أمر، فقد اعتمد الإسلام الشورى مبدأً لتستقيم به الحياة، فأكد القرآن على ضرورة التزام الحاكم بالمشورة، كما طالب الأمة الإسلامية بالتشاور، ودعا إلى إدراك أهميته، ولكنها ليست قاعدة يحدد بها الحكم، بل تمتد حتى إلى جزئيات الحياة الزوجية مثلاً، وتلك الركيزة جعلت أمير المؤمنين الإمام علي -عليه السلام- يرسم أبعاد الشورى في أقواله وأفعاله، تلك الأبعاد التي يمكن تحديد سبلها في مطالب ثمانية^(٨).

المطلب الأول: أهمية المشورة، وجاء في أقوال عديدة له، منها:

(نعم المظاهرة المشاورة، والاستشارة عين الهداية، وأفضل الناس رأياً من لا يستغني عن رأي مشير، ولا ظهر كالمشاورة، ولا مظاهرة أوثق من المشاورة، وما ضلّ مَنْ استشار، ولا يستغني العاقل عن المشاورة) فالمشاورة والشورى عدّت في رأي الإمام علي -عليه السلام- أوفر علامات الهداية والاستدلال على القوة والحكمة، والتمسك بنور العقل، لضمان سلامة الأهداف والمقاصد التي تُرمى ويُراد الوصول إليها، فالإنسان الذي يتبنى المشورة في وسائل الحياة الاجتماعية وسبلها، هو الضامن للنجاح والتميز والمفضل بين قومه؛ لأنها تحصنه من الزيغ والانحراف وتبعده عن السفاهة وسفاسف القول والفعل ولذلك تجلت فوائدها.

المطلب الثاني: الفوائد المترتبة على المشورة^(٩)، بأقواله -عليه السلام-:

(من شاور ذوي العقول استضاء بأنوار العقول، ومن شاور الرجال شاركها في عقولها، وباكروا بالبركة في المباكرة وشاوروا فالنجاح في المشاورة، ومن استشار العاقل ملك، والمشورة تجلب لك صواب غيرك، والمشاورة راحة لك وتعب لغيرك، وما استنبط الصواب بمثل المشاورة، وخوافي الآراء تكشفها المشاورة)^(١٠). ويمكن الاستئانة بما عرض من الأقوال، أنّ الامام علي -عليه السلام- قد قدر فوائد الاستشارة بما يمكن اجمالاً في المضامين الآتية:

١. الاستفادة من آراء الآخرين وتجاربهم في المسألة التي تعرض أمامهم، أو يؤخذ فيها رأيهم.
٢. استلهاهم النجاح في العمل المقصود الذي يطرح على باب الآراء.
٣. التأكد من سلامة الرأي المطروح، للوصول إلى صائبة ما يقدر.
٤. تعالي الفائدة، وزيادة بركتها من مقاصد الأعمال التي تتحرى المشورة في إدراك الأفضل.
٥. بيان الأصلح والأمثل للاطمئنان فالراحة في سلامة النتائج وديمومتها للحالة القائمة على المشورة.

^٨ - ينظر: الجابري، ساعد الجابري، الشورى في منهج الإمام علي -عليه السلام-، بحث منشور في <http://www.aqaed.com>، والأقوال ينظر: العاملي، الحر (ت ١١٠٤هـ) وسائل الشيعة، ١٢: ٤١ وما بعدها، مؤسسة آل البيت لإحياء التراث - قم، ١٤١٤هـ.

^٩ - ينظر: المرجع نفسه.

^{١٠} - الريشهري، ميزان الحكمة، ٢٠٤: ١٥٢٤، دار الحديث، ط ١ التنقيح الثاني ١٤١٦هـ.

٦. الابتعاد عن التكرار والمحاكاة لتجارب المشاورين وتقليدهم وتوخي معرفة الآراء فقط، من دون التعرض للتطبيق الذي قد يؤدي إلى النقد والمجافاة^(١١).

المطلب الثالث: مستلزمات ومتطلبات من يريد الإستشارة:

من المؤكد أنّ الإمام علياً -عليه السلام- لم يترك الجبل على الغارب للذي يبغى المشاورة ويطلبها، بل جعل من بدائع فكره مستلزمات ومتطلبات للذي يريد الاستشارة ويبتغيها فقال -عليه السلام-:

(شاوّر قبل أن تعزم، وفكر قبل أن تقدم، وإذا عزم فاستشر، وعليك بالمشاورة فإنها نتيجة الحزم، وطول التفكير يعدل رأي المشير)^(١٢)، فالذي يمعن النظر في تلك الدلالات القولية للإمام -عليه السلام-، يهتدي إلى أنّ الذي يبغى الاستشارة عليه قبل كلّ أمر أن يفكر في مقاصده، لكي لا ينحسر رأيه، ويبقى في دوامة عدم السير إلى المقاصد بتوخي المشورة وطلبها وتبني أهدافها؛ لأن إدامة التفكير الدائب والمنتقى، قد تنيره المشورة، وتبعث فيه استجلاء الصائب من المواقف، وعندها لا بد له من أن يلتزم بصفة الجد والحزم، فمن دون ذلك لا فائدة من استشارته وسعيه، ويراد بالمتعصمين السعي الحثيث والأسمى وعدم التردد، والتمسك بتعدد آراء المستشارين من دون تمحيص لأصوبها، فينبغي للمرء أن يضع الأمور أمامه ويستجلي الأصوب، عسى أن يصل إلى الأنجح والأمنح فيما يريد للوصول إلى هدفه، وبعد ذلك التفكير يطرح أمره على من خبر فيه المساعدة، فيخلص في مسعاه للعمل بالرأي الذي خلص إليه، فيتحرى ويتوخى ما يمكن عدّه معادلة علمية قدرها الإمام علي -عليه السلام- وهي: التفكير ومن ثم المشاورة وبعدها الحزم والجد في التمسك بالسليم^(١٣).

المطلب الرابع: شروط من تطلب منه المشاورة:

قبل أن يأمر -عليه السلام- بإجراء مقارنات وموازنات بين الآراء وتمحيصها وضع شروطاً للذي تطلب منه المشاورة فقال:

(من شاوّر ذوي التّهي والألباب فاز بالنجاح والأصواب، وأفضل من شاوّر ذوي التجارب، وخير من شاوّر ذوي التّهي والعلم، وأولوا التجارب والحزم، ولا تشاوّر في أمرك من يجهل، وشاوّر ذوي العقول تأمن الزلل والتّدم، وشاوّر في أمورك الذين يخشون الله تُرشد، ومن استشار ذوي النهى والألباب فاز بالحزم والسداد، واستشر عدوك العاقل، واحذر رأي صديقك الجاهل، ومشاورة الجاهل المشفق خطر، ومشاورة الحازم المشفق ظفر)^(١٤)، فتلك الشروط قد صدها الإمام للذي يطلب المشاورة تعدّ خلاصة لتجاربه؛ لأنّها تهدف إلى انتقاء صاحب المشورة، وتحتّم أن يكون ورعاً تقياً يخاف الله في سرائه وضرائه، وفي مسرته ونجواه؛ لجزمه من أن يكون عاقلاً من أصحاب النهى القادرة والألباب المتيقنة بنور العصمة من مهالك والأضرار والمساوئ وما لا يشين

١١- ينظر: الجابري: ٣.

١٢- النجفي: الشيخ هادي، موسوعة أحاديث أهل البيت -، ١٠ / ٢٦٦، ط١، دار إحياء التراث العربي - بيروت، ١٤٢٣ - ٢٠٠٢م.

١٣- ينظر: الجابري: ٥.

١٤- ينظر: الريشهري، ميزان الحكمة، ٢: ١٥٢٦.

إلى سيرته في غيبته وحضوره، وأن يكون عالماً متعلماً، وليس جاهلاً مغروراً متباهياً، حتى ولو كان صديقاً مقصوداً، أو قريباً معهوداً، فضلاً عن أن يوصف بالخزم والجدّة في المقاصد وصدقها^(١٥).

المطلب الخامس: إذا كان الإمام عليّ -عليه السلام- قد جعل لمن يستشار شروطاً فكان جديراً وصادقاً في أقواله بأن جعل شروطاً أيضاً لمن ينبغي أن لا يشار أو يستشار فقال:
((لا تشاور عدوك واستره خبرك، ولا تستشير الكذاب، ولا تدخلن في مشورتك بخيلاً، ولا تشركن في رأيك جباناً، وإياك ومشاورة النساء فإن رأيهن إلى أفن))^(١٦).

فأولئك الذين ذكرهم الإمام عليّ -عليه السلام- قد لا يؤدي رأيهم إلى ما يمكن أن يرد؛ ولذلك وصفهم بما هم عليه من الصفات التي ترشد إلى سمو الأفعال والسمات التي لا تقصد لنفع ومنهم: العدو والكذاب والبخيل والجبان، كما شدّد وحذر من مشاورة النساء؛ لأن الله تعالى الخالق قد وصفهن بقوة العاطفة وتساميتها على العقل والمنطق، فالعدو معروف بإضماره وستره المقاصد في الإيقاع في المهالك وعدم المعاونة، والكذاب الذي يعتاد مقاصد الوقيعة لأغراض في نفسه أو لمرامي نفعية مستورة، ومثله البخيل الذي يحرص على ما يكسب في الدنيا وهو مذموم في دينه وآخرته، والمرأة وإن كان هناك بعض النساء من تتوسم فيها الحكمة، وجمال السيرة والمقصد.

المطلب السادس: لقد طلب الإمام عليّ -عليه السلام- في مجال آخر بضرورة وجود صلة عضوية بين المشير والمستشير ينبغي المحافظة عليها فقال:

(جهل المشير هلاك المستشير، وعلى المشير الاجتهاد في الرأي، وليس عليه ضمان النجاح، ولا تردّد على النصيح ولا تستعشن المشير، ومن ضل مشيره بطل تدبيره ومن نصح مستشيريه صلّح تدبيره)^(١٧).

فتلك الأقوال الإلهامية للإمام عليّ -عليه السلام- تقضي إلى ركائز وأسس إنسانية فاضلة لعل من أجلها:

١. استفراغ المشير بمجهد جهيد وأحكام سديد حتى يعطي الرأي عن دراية وعلم وتجربة مستقاة من أحواله الاجتماعية أو المعاشية المقصودة في الاستشارة.
٢. أن يظهر المستشير بمظاهر الذّ صبح وتقدير الخير بعيداً عن الغش والخداع ودافعاً لعدم الضياع والتهيه للمرامي.
٣. على المستشير أن يتقبل ما يعرض له من المشير بتواضع عاملاً بها أو رافضاً؛ إذا لم يجد مجالاً لصحتها وصواب قصدها.
٤. أن تكون الصّلة بين الجانبين التدبير والتفكير عند النصيح، ويبعد الأمر عن التدبير عند الغش والرياء. تلك الأمور تحتاج إلى تروي وحصافة في تقصي الدوافع والأهداف بين الجانبين؛ لأنّ أهدافها ومقاصدها لا بد

^{١٥} - ينظر: الجابري: ٧.

^{١٦} - المرجع نفسه. والأحاديث ينظر: النوري الطبرسي: مستدرك الوسائل، ميزا حسين، ٨: ٣٤٨ - ٣٤٩ مؤسسة آل البيت - لإحياء التراث - بيروت، ط ٢، ١٤٠٨ - ١٩٨٨م، وأفن: الضعيف في الرأي والعقل، وتأفن: تنقص وتخلق بما ليس فيه، الزبيدي، تاج العروس، ١٨ / ٢٢، تحقيق: علي شيري، دار الفكر بيروت ١٤١٤ - ١٩٩٤ م.

^{١٧} - الواسطي، علي بن محمد الليثي، عيون الحكم والمواعظ (ت في القرن ٦) تحقيق: الشيخ حسين البيرجندي، دار الحديث - قم، ط ١، ١٣٧٦ هـ.

من أن تعتمد المحبة والودّ، لأنها متى كانت قاصدة ذلك ومتابعة له تنبع عن إخلاص ورغبة في المساعدة في صدق الرأي وبذل الجهد من أجل المنفعة لمن طلب الاستشارة^(١٨).

المطلب السابع: عواقب ترك المشورة:

المعلوم أنّ الإمام عليّاً - عليه السلام - قد جرب الوقائع وعرك محن الحياة ومصائبها كانت الحكمة وسداد الرأي في أقواله ونصائحه؛ لذا رأى أنّ الإنفراد بالرأي مهلكة وضياح وتياه، فجعل عواقب لمن ترك المشورة أو لمن خالفها فقال:

((من خالف المشورة ارتبك، ومن قنع برأيه زلّ، وقد خاطر من استغنى برأيه، ومن أعجب برأيه ذلّ، ومن أعجب برأيه ملكه العجز، ومن استبد برأيه خفّت وطأته على أعدائه، ومن استبد برأيه خاطر وغدر، وما أعجب برأيه إلّا جاهل، ولا تستبد برأيك، فمن استبد برأيه هلك والاستبداد برأيك يذلّك ويهزّرك^(١٩) في المهاوي))^(٢٠).

فهذه النصوص تظهر لمن يسعى إلى الخير من الناس في خطورة عمله بالاعتماد على رأيه، واستغنائه عن استشارة غيره، حتى ولو كان ذا رأي جاد ومثمر وحصيف فهو عارض للزلل، وقد يخاطر بأحواله إذا تقصد رأيه وأخلّ في رأي من يقصد له الفلاح والنجاح، ولا سيما في مواقع الحرب والقتال لأنّ الاستبداد في الرأي في المحن هو المهلاك بعينه، ولكن ليس كلّ مشورة يراد بها المقاصد والأهداف النبيلة المرجوة، فبعض المشاورات قد يعترىها عدم الصواب فيترك الالتزام بها لضررها وعدم الانتفاع منها، بل قد تؤدي إلى أمور لم تكن متوقفة ولا مقدرة بالحسبان.

المطلب الثامن: من جانب آخر وجدنا أمير المؤمنين يفضي برأيه الصائب فيما يعترى

الشورى من جوانب للضعف

لأنه ليس كلّ المشاورات يقصد بها النصح والصواب، بل قد يعترىها الضعف والهوان، فتنتج عنها تبعات قد تكون وخيمة على المستشار لهذا قال الإمام عليّ - عليه السلام - في مواردها ما يأتي:

((شرّ الآراء ما خالف الشريعة، وآفة المشاورة انتقاض الآراء، وخير الآراء أبعدا من الهوى))^(٢١).

فقد قدّر الإمام أنّ أهم الأمور التي تضعف المشورة، وتبطلها إلى مستوى المهالك لمن قصدتها هي: ((مخالفة الشريعة الغراء، ومقاصد الخالق فيما قدّره من منافع للناس، وكذا نقض الشورى بآراء مخالفة، والعمل بما يضادها وإن كانت صائبة أو التباين، والتعارض مع دعوات الآراء السديدة تبعاً للمنافع باعتماد الرغبة والهوى لأن الأهواء والشهوات تدعو الإنسان إلى تبني الآراء التي تنسجم أو تتفق مع مصالحه ورغباته))^(٢٢).

^{١٨} - ينظر: الجابري، ٨.

^{١٩} - يهزّرك: من هور: هار البناء هدمه فهار، وانهار وتحوّر الرجل: وقع في الأمر بقلة مبالاة. والهار: الضعيف الساقط من شدة الزمان والهواة: الهلكة. ينظر: الزاوي، مختار القاموس، ٦٤١ (هور).

^{٢٠} - الريشهري، محمد، العلم والحكمة في الكتاب والسنة، ١٧٤، مؤسسة دار الحديث - قم، ط ١٣٢٥ هـ.

^{٢١} - النجفي: موسوعة أحاديث أهل البيت - ١٠، ٢٦٦.

^{٢٢} - الجابري، ٩.

أما العصمة: فتعني "المنع يقال: عصمه الطعام: أي منعه من الجوع، والعصمة أيضاً الحفظ، وقد عصمه يعصمه بالكسر وعصمه فاعتهصم. واعتصم بالله: أي امتنع بلطفه من المعصية"^(٢٣) وعصم: اكتسب ومنع، والاسم: العُصمة: بالضم^(٢٤). وبالكسر، "والعصمة: ملكة اجتناب المعاصي مع التمكن، وهي على نوعين: العصمة المقومة: وهي التي يثبت بها الإنسان قيمة بحيث من هتكها: فعليه القصاص أو الدية، والعصمة المؤتممة: وهي التي يُجعل مَنْ هتكها آثماً"^(٢٥)، وهي أيضاً: تعني أَنَّ كُلَّ ما أمسك شيئاً فقد عصمه^(٢٦)، والعصمة: "منحة إلهية تمنع من فعل المعصية، والميل إليها مع القدرة على فعلها"^(٢٧)، والمعنى الأخير، هو الدلالة المطلوبة عند الإمامية لألثني عشرية، لأن الدلالة القرآنية قد أكدت عليها بما هو مفهوم من أَنَّ "العصم: الإمساك، والاعتصام: الاستمسك. قال تعالى: "... لا عاصم اليوم من أمر الله..."^(٢٨): أي: لا شيء يعصم منه، ومن قال: معناه: لا مع صوم، وهو قول: ابن قتيبة، ومكي القيسي، فليس يعني: أَنَّ العاصم بمعنى المعصوم، وإنما ذلك: تنبيه منه على المعنى المقصود بذلك، ذلك أَنَّ العاصم والمعصوم يتلازمان، فأيهما حصل حصل معه الآخر^(٢٩).

والمعنى الأخير كما يرى الرازي (ت ٦٦٦هـ) جائز بقوله: "يجوز... أَنَّ يراد لا مع صوم من أمر الله، أي لا ذا عصمة فيكون فاعل بمعنى: مفعول"^(٣٠)، و "عصمة الأنبياء: حفظه إياهم أولاً بما خصهم به من صفاء الجوهر، ثم بما أولاهم من الفضائل الجسمية، ثم بالنصرة، وتثبيت أقدامهم ثم بإنزال السكينة عليهم، وبحفظ قلوبهم وبالتوفيق، قال تعالى: ... والله يعصمك من الناس..."^(٣١) و "يدل أسلوب الخطاب مع النبي - ﷺ - أَنَّ الله سبحانه قد أمر بتبليغ أمر مهم للغاية، وأن النبي قد ضاق به ذرعاً؛ لأنه ثقل على أنفس جماعة من الصحابة، وذكر الرازي: في سبب نزول هذه الآية وجوهاً منها: أنها نزلت في فضل عليّ ابن أبي طالب، ولما نزلت هذه الآية: أخذ النبي بيد عليّ وقال: من كنت مولاه فعليّ مولاه، اللهم وال من والاه، وعاد من عاداه، فلقبه عمر فقال: هنيئاً لك يا بن أبي طالب أصبحت مولاي ومولى كل مؤمن ومؤمنة وهو قول ابن عباس والبراء بن عازب ومحمد بن عليّ بن الحسين - عليه السلام - "^(٣٢)، فالعصمة تشمل أهل البيت - عليهم السلام - ومن الأدلة على عصمتهم من القرآن الكريم - وهي كثيرة - قوله تعالى: ... إنما يريد الله ليذهب عنكم الرجس أهل البيت ويطهركم تطهيراً^(٣٣) فقد نزلت تلك الآية في أصحاب الكساء وهم: رسول الله محمد وعليّ وفاطمة والحسن والحسين - صلوات الله عليهم أجمعين -، وعلى ذلك تواترت روايات عديدة من الجمهور بعامة والشيعة

٢٣- الرازي: محمد بن أبي بكر عبد القادر (ت ٦٦٦هـ): مختار الصحاح: ٤٣٧ / عصم.

٢٤- الرازي: الطاهر أحمد: مختار القاموس: ٤٢٥ / عصم.

٢٥- الجرجاني: علي بن محمد بن علي (ت ٨١٦هـ): كتاب التعريفات: ٢٤٦، تحقيق: نصر الدين تونسني، القاهرة، ط ١، ٢٠٠٧م.

٢٦- الكفوي، أبو البقاء أيوب بن موسى القريني (ت ١٠٩٤هـ)، الكليات: ٥٠٤.

٢٧- المعجم الوجيز: ٤٢٢ / عصم.

٢٨- سورة هود، من الآية ٤٣.

٢٩- ينظر: ابن قتيبة، مسلم بن محمد (ت ٢٧٦هـ): تفسير غريب القرآن: ٢٠٤، تحقيق: السيد أحمد صقر، دار الكتب العلمية (لا.م. لا.ت)، الأصفهاني، الراغب (ت ٤٢٥هـ)، مفردات ألفاظ القرآن، تحقيق: صفوان عدنان داوودي، ط ٢، المطبعة: سليمانزاده، الناشر: طليعة النور - قم، ١٤٢٧ هـ.

٣٠- الرازي: مختار الصحاح: ٤٣٧ / عصم.

٣١- سورة المائدة / من الآية ٦٧.

٣٢- محمد جواد مغنية، التفسير المبين: ١٢٠، دار التيار الجديد، دار الجواد، ط ٣، بيروت، ١٤٢٨-٢٠٠٧م.

٣٣- سورة الأحزاب / من الآية ٣٣.

قدمائهم ومحدثهم، منها ما كتبه الشيخ الكليني في الكافي^(٣٤)، واحمد بن حنبل في مسنده^(٣٥)، ومن ذكر نزول هذه الآية المباركة في عترة النبي -صلى الله عليه وآله وسلم- الطبري في جامع البيان^(٣٦)، والبلاذري في أنساب الأشراف^(٣٧)، وابن كثير في تفسير القرآن العظيم^(٣٨)، والحاكم النيسابوري في مستدركه على الصحيحين^(٣٩)، وغيرهم الكثير. ومما هو مُدرك أنّ معاني الآية تدلّ صراحة على عصمة أصحاب الكساء الخمسة بتأكيد إذهاب الرجس عنهم فيما جاء بقوله عزّ وجلّ: فمن حاجك فيه من بعد ما جاءك من العلم فقل تعالوا ندع أبناءنا وأبناءكم ونساءنا ونساءكم وأنفسكم وأنفسنا ثم نبتهل فنجعل لعنة الله على الكاذبين^(٤٠) فتلك الآية الكريمة قد نزلت في حق النبي وعليّ وفاطمة والحسن والحسين -صلوات الله عليهم- بإجماع واتفاق علماء الطائفتين^(٤١)، والذي يمحّص دلالة بعض معاني ألفاظ تلك الآية يجد أنّها جعلت نفس الإمام عليّ -عليه السلام- بمثابة نفس رسول الله -صلى الله عليه وآله وسلم-، وبما أنّ النبي هو أحد الأنبياء الذين تقدم القول في أنّهم معصومون، صار بديهيّاً أنّ الإمام معصوماً بدلالة (النفس). فينبغي أنّ يطاع بما قدّره الباري عزّ وجلّ فيما قاله: يا أيها الذين آمنوا أطيعوا الله وأطيعوا الرسول، وأولي الأمر منكم...^(٤٢)، والمقصد بآولي الأمر في الآية: هم الأئمة الأطهار الأثني عشر من آل الرسول -صلوات الله عليهم أجمعين-، وهناك روايات كثيرة نُقلت عن أئمة أهل البيت -عليهم السلام- والتي رويت في كتب عدّة، فضلاً عن دلالة تلك الآية في عصمة آولي الأمر، لأنّ طاعة الله تعالى والرسول -صلى الله عليه وآله وسلم-، قد قرنت مع طاعتهم، والطاعة تعني (الانقياد السليم بما يقترّ)^(٤٣)، ولا يمكن أن تكون إلّا لذوي العصمة والطهارة، وقد ذكرت جمهرة كبيرة من علماء المذاهب الإسلامية نزول تلك الآية في شأن الإمام علي -عليه السلام-، وإنّ معنى آولي الأمر ولاية الإمام علي بن أبي طالب -عليه السلام- منهم الحسكاني^(٤٤)، وأبو حيّان الأندلسي^(٤٥)، والقندوزي^(٤٦)، أما الآيات التي دلّت على عصمة الأئمة الأثني عشر في معانيها فهي عديدة يمكن طلبها وتوحيها في كتاب (عمدة النظر) للسيد هاشم البحراني وكتب التفاسير لعلماء الإمامية، ومنها سور: التوبة / الآية ١١٩، والمائدة / ٥٥، والرعد / ٤٣، والنساء / ٤١، والحج / الآيتان ٧٧ و ٧٨، والنحل / ٤٣، والأنبياء / ٧٣، والسجدة /

^{٣٤} - ينظر: الكليني، محمد بن يعقوب (ت ٣٢٩هـ)، الكافي، ١: ١٨٧، تحقيق: علي أكبر الغفاري، دار الكتب الإسلامية - طهران، مطبعة: حيدري، ط ٥، ١٣٦٣ هـ.

^{٣٥} - الامام أحمد بن حنبل (ت ٢٤١هـ)، مسند أحمد: ٤: ١٠٧، دار صادر - بيروت.

^{٣٦} - الطبري، محمد بن جرير (ت ٣١٠هـ)، جامع البيان عن تأويل آي القرآن: ٩: ٢٢، تحقيق وتقديم: خليل الميس، دار الفكر - بيروت، ١٤١٥ - ١٩٩٥ م.

^{٣٧} - البلاذري، أحمد بن يحيى بن جابر، أنساب الأشراف: ٢: ١٠٤، مطبعة باسدار إسلام، ط ١٤١٦هـ.

^{٣٨} - ابن كثير (ت ٧٧٤هـ)، تفسير القرآن العظيم: ٣: ٤٩٢، تحقيق: يوسف عبد الرحمن المرعشلي، دار المعرفة - بيروت، ١٤١٢ - ١٩٩٢ م.

^{٣٩} - الحاكم النيسابوري (ت ٤٥٥هـ)، المستدرک: ٢: ٤١٦، تحقيق: يوسف عبد الرحمن المرعشلي.

^{٤٠} - سورة آل عمران / الآية ٦١.

^{٤١} - ينظر: مسند أحمد: ١/ ١٨٥، الطبري، جامع البيان: ٣: ١٩٢، الواحدي النيسابوري، أسباب النزول: ٧٤، الزمخشري، جار الله (ت ٥٣٨هـ)، الكشف: ١: ٤٣٤، مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، ١٣٨٥ - ١٩٦٦ م. وآخرون من العلماء مما لايسع المجال لذكرهم.

^{٤٢} - سورة النساء / من الآية ٥٩.

^{٤٣} - ينظر: الزاوي الطاهر أحمد، مختار القاموس: ٣٩٢ / طوع.

^{٤٤} - شواهد التنزيل: ١ / ١٤٩، الحاكم الحسكاني (ت في القرن ٥هـ)، تحقيق: محمد باقر المحمودي، مؤسسة الطبع والنشر التابعة لوزارة الثقافة والإرشاد، مجمع إحياء الثقافة الإسلامية، ط ١٤١١ - ١٩٩٠ م.

^{٤٥} - تفسير البحر المحيط: ٣/ ٢٧٨، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود وآخرون، دار الكتب العلمية - بيروت، ط ١، ١٤٢٢ - ٢٠٠١ م.

^{٤٦} - ينابيع المودة: ١: ٣٤١، تحقيق: سيد علي جمال أشرف الحسيني، دار الأسوة، ط ١٤١٦هـ.

٢٤، والنور / ٥٥، أما دلالة السنة الشريفة على صمتهم فهي كثيرة: من ذلك ما روي "عن أبي سعيد الخدري قال: سمعت رسول الله - ﷺ - يقول: أهل بيتي أمان لأهل الأرض كما أن النجوم أمان لأهل السماء. قيل: يا رسول الله فالأئمة بعدك من أهل بيتك؟ قال: نعم الأئمة بعدي اثنا عشر، تسعة من صلب الحسين أمناء مع صومون، ومنهم مهدي هذه الأمة، ألا إنهم أهل بيتي وعترتي من لحمي ودمي ما بال أقوام يؤذوني فيهم، لا أنا لهم الله شفاعتي" (٤٧). وقد جمع السيد مرتضى الحسيني الفيروز آبادي عشرات الأحاديث النبوية المروية في فضائل الخمسة من الصحاح الستة فذكر حديثاً مسنداً عن علي بن علي الهلالي قال: دخلت على النبي - ﷺ - في شكاته التي قبض فيها فإذا فاطمة عند رأسه فبكت حتى ارتفع صوتها، فرفع رسول الله - ﷺ - طرفه إليها فقال: حبيبتي فاطمة ما يبكيك؟ قالت: أخشى الضيعة بعدك قال: يا حبيبتي أما علمت أن الله اطلع إلى أهل الأرض اطلاعة فاختار منها أباك، ثم اطلع إليها اطلاعة فاختار منها بعلك وأوحى لي أن أنكحك إياه؟ (قال) أخرجه أبو نعيم وأبو موسى (٤٨). ويبقى حديث الثقلين المتواتر عند العلماء المسلمين كافة بقول رسول الله - ﷺ -: "إني تارك فيكم الثقلين، أحدهما أكبر من الآخر كتاب الله حبل ممدود من السماء إلى الأرض، وعترتي أهل بيتي وإنهما لن يفترقا حتى يردا علي الحوض" الذي رواه وأخرجه أكثر من (مائة) وثمانين عالماً من الجمهور بعامة منهم: أحمد بن حنبل (٤٩) ومسلم (٥٠) والترمذي (٥١) وابن سعد (٥٢) والطبراني (٥٣) والدارمي (٥٤)، ذلك الحديث الذي يدل دلالة لا تقبل التأويل أو اللبس على صمة أهل البيت - ﷺ -، لأنهم عدل القران، ولأن القران قد حفظه الله من الخطأ والزلل، وعصمه من التأويل غير المفضي إلى الحق، فأولئك المعصومون بعدهم الله من الخطأ والشطط والانحراف، وجعل فيهم الأقوال والأفعال السديدة التي قصدها الهداية والابتعاد عن مواطن الشك والريبة.

المبحث الثاني: مشاوره النبي - ﷺ - ومشاوره الإمام علي -

تقدم القول إن الله عندما بعث الأنبياء والرسول - ﷺ - ومنهم نبينا ورسولنا محمد - ﷺ - قرهم بوحي معجزاته وحصنهم بمواطن المشورة والعصمة الموحدة تأكيداً وتطبيعاً لنفوس الأقوام الذين بعثهم إليهم، وكان لابد من أن يقرر ذلك باستمرار رسالتهم، بما هيأ لهم من أناس قد يكونوا من أصلابهم وذريتهم كما حدده في عترة نبينا - ﷺ - وقد يحصرهم بمصدقهم ومتممين تبليغ رسالتهم من أتباعهم، كما هو ظاهر في نشر الرسالات السماوية الأخرى وعند بقية الأنبياء والرسول - ﷺ -؛ ولذا كان علينا أن نسير في هذا المبحث في مطلبين الأول: مشاوره النبي - ﷺ - ومشاوره الإمام علي -

٤٧- الكوراني، الشيخ علي، المعجم الموضوعي لأحاديث الإمام المهدي (عجل الله فرجه)، ١٤١، ط ١٤٢٦، ١-٢٠٠٦ هـ.

٤٨- فضائل الخمسة من الصحاح الستة، ١: ١٧٣، مؤسسة الأعلمي، ط ٣، بيروت، ١٣٩٣ - ١٩٧٣ م.

٤٩- في مسنده: ٣: ٢٦ و ١٨١: ٥٠.

٥٠- في صحيحه: ٢: ٢٣٨.

٥١- في سننه: ٢: ٢٢٠.

٥٢- طبقاته الكبرى: ١: ١٩٤.

٥٣- معجمه الصغير: ١: ١٣١.

٥٤- سننه: ٢: ٤٣١.

المطلب الأول: مشاوره النبي محمد -

ما من شك في أنّ الله قد عصم النبي في العديد من آياته منها قوله تعالى: ما ضلّ صاحبكم وما غوى، وما ينطق عن الهوى، إن هو إلا وحي يوحى..^(٥٥)، فالنبي - عليه السلام - لم يعدل عن طريق الحق ولم يتعد عن إصابة الرشيد والقصد الإلهي بما أداه للبشرية بعامة والمسلمين بخاصة، فما نطق بشبهة ولا رغبة، وإتّما الذي نطق به إجماع من الله وكلام مقصود من خالقه، فتلك هي عصمة الخالق في وحيه، حتى مشورته - عليه السلام - في الأمور التي لا نص فيها فإنّها من باب ترطيب نفوس أصحابه وتطمينها، وهو قد يكثر من المشورة لتعويد المسلمين على المشورة، وتوجيههم إلى أهميتها؛ لتقوية آرائهم وطرح الأمور على المسلمين بعامة، لأن ذلك يؤدي به إلى معرفة رأيهم وجمع كلمتهم للحفاظ على الألفة فيما بينهم؛ لأن العقل يدعو إلى أن الرسول - عليه السلام - لا يهمل أمته ناهيك عن شفقتة ورأفته بها، لأن الإسلام على ما يظنّ أنّه أول نظام قانوني جاء به تأكيد حثه على مبدأ الشورى في مجالات الحكم وتدبير أمور الناس، في عصور طغت فيها سمو آراء الحكام، ودكتاتورياتهم في التسلط^(٥٦)، فنرى أنّ القرآن الكريم قد وردت فيه سورة باسم الشورى، قدرت أنّ التشاور في كلّ الأمور من عداد الفرائض والأخلاق التي رغب الخالق الناس إليها بقوله سبحانه: والذين يحبّون كبارهم الإثم والفواحش وإذا ما غضبوا هم يغفرون، والذين استجابوا لربهم وأقاموا الصلاة وأمرهم شورى بينهم وما رزقناهم ينفقون^(٥٧)، فأراد الله من الذين خاطبهم، إذا ما دعوا إلى الإيمان أجابوا، فأقاموا الصلاة، وتشاوروا فيما بينهم على ما يقدمون عليه في طاعة الله^(٥٨)، فالشورى لها أهمية كبيرة، وبلغت أنّ الله قد أمر نبيه الأكرم - عليه السلام - بالتزامها مع عصمته، وتأييده بمنبع وحي الله بضرورة تقصي فكر أصحابه ومشاورتهم، وتحصيل آرائهم، وإن كان العزم والقرار النهائي له - عليه السلام - فحدّد القول: بضرورة اعتماد المشاورة فيما ورد في قوله تعالى: ... وشاورهم في الأمر فإذا عزمت فتوكل على الله إنّ الله يحبّ المتوكلين^(٥٩). فالباري عزّ وجلّ يدعو الرسول - عليه السلام - أن يمضي في أمر الحرب بعد المشورة فيمضي تطيئاً لنفوس من شاورهم، وتأسيساً لسنة المشاورة في الأمة^(٦٠). والأمر وأن أفضى في دلالته على جميع الشؤون الفردية والاجتماعية من أحوال سياسية واقتصادية وثقافية ودفاع، ولكن المتيقن فيه يرى أنه الحكومة والإمارة بجوانبها المذكورة، ولعل من أسماها قضية الحرب والدفاع عن الأماكن والبقاع التي سما فيها الدين الإسلامي أو انتشر وشهادة النبي - عليه السلام - بقوله: "الن يفلح قوم ولو أمرهم امرأة"^(٦١) مع أن الحديث حسن صحيح عند العامة، ولكن عندنا ضعيف سنداً غير مشهور، ولعلّه في مقام الإرشاد لا بيان الحكم الشرعيّ والحرمه^(٦٢). وذلك لما عليه المرأة من قوة عاطفة غريزية إلى جانب ما هي عليه من مسائل فسيولوجية الذي يفهم من لفظة (أمرهم)، السر في أنّ الشورى توجب تبادل الأفكار وتلاقحها واتّضاح الأمر في اطمئنان الخواطر بعدم الانسياق والاشتباه في متابعة الخطأ والركون

٥٥- سورة النجم / الآيات ٢- ٤.

٥٦- ينظر: الشيخ المنتظري، دراسات في ولاية الفقيه، ٣١: ٢، مكتب الاعلام الإسلامي - إيران، ط ١٤٠٩، ٢٠١٤.

٥٧- سورة الشورى / الآيات ٣٧- ٣٨.

٥٨- شبر، السيد عبد الله، تفسير القرآن الكريم: ٥٣٦.

٥٩- سورة آل عمران / من الآية ١٥٩.

٦٠- شبر، السيد عبد الله، تفسير القرآن الكريم: ١٢٠.

٦١- سنن الترمذي: ٣: ٣٦٠، تحقيق: عبد الرحمن محمد عثمان، دار الفكر - بيروت، ط ٢، ١٤٠٣- ١٩٨٣ م.

٦٢- ينظر: الأردبيلي، عبد الكريم الموسوي، فقه القضاء، ٩٣: ١، مطبعة اعتماد - قم، مؤسسة النشر لجامعة المفيد، ط ١٤٢١، ٢٠٢٢.

إليه. ففي المشاورة تدبير أمور الأمة، وبخاصة في الحروب والدفاع عن الأرض والعرض والأزمات السياسية، فتركها يعدّ ظلماً وقعه ثقيلاً على المجتمع والأمة، والأخبار الواردة عن النبي - ﷺ - كثيرة كلها تحث على الشورى، وتدعو إلى الاهتمام بها منها:

١. ما رواه في العيون عن الرضا - ﷺ - بإسناده عن النبي - ﷺ -، قال: من جاءكم يريد أن يفرّق الجماعة ويغضب الأمة أمرها ويتولى من غير مشورة فاقتلوه، فإن الله عز وجل قد أذن ذلك (٦٣).
 ٢. وما رواه الترمذي بسنده عن أبي هريرة قال: قال رسول الله - ﷺ -: "إذا كانت أمراؤكم خياركم وأغنياؤكم سمحاءكم وأموركم شورى بينكم فظهر الأرض خير لكم من بطنها. وإذا كانت أمراؤكم شراركم وأغنياؤكم بخلاءكم وأموركم إلى نساءكم، فبطن الأرض خير لكم من ظهرها" (٦٤).
 ٣. وما روي عن أبي عبد الله - ﷺ - قال: فيما أوصى به رسول الله - ﷺ - علياً أن قال: لا مظاهرة أوثق من المشاورة، ولا عقل كالتيدير (٦٥). والتدبير ملاحظة دبر الشيء وعاقبته.
 ٤. وفي المحاسن أيضاً عن معمر بن خلاد قال: هلك مولى لأبي الحسن الرضا - ﷺ - يقال له سعد، فقال: أشّر عليّ برجل له فضل وأمانة، فقلت: أنا أشير عليك؟! فقال شبه الم غضب: إن رسول الله صلى الله عليه وآله كان يستشير أصحابه ثم يعزم على ما يريد (٦٦).
 ٥. وجاء في الوسائل عن جعفر بن محمد الأشعري، عن ابن القداح، عن جعفر بن محمد، عن آبائه - ﷺ - قال: قيل: يا رسول الله ما الحزم قال: مشاورة ذوي الرأي واتباعهم (٦٧).
- فيظهر مما تقدّم من أحاديث أنّ الاستشارة كانت معتمدة في سيرة النبي - ﷺ - يداوم عليها ويتبناها في حلّه وترحاله، ويبدو أنّ جل مشاورة النبي الكريم - ﷺ - كانت مع وجوه القبائل ورؤسائها؛ لكي يجلب أنظارهم ويبين لأهلهم وقبائلهم منزلتهم ومكانتهم عنده، في إظهار الاعتماد عليهم فيما خبروه وعرفوه، ولا شك في أنّ ذلك يعدّ ولا محالة من العوامل المؤثرة في قوة عزمهم وتحركهم ومتابعهم لأقواله وأفعاله في المواطن جميعها، ولا سيما مواضع الحروب والغزوات.

المطلب الثاني: مشاورة الإمام عليّ - ﷺ -

لقد أوجزنا في المبحث الأوّل أنّ الإمام عليّ - ﷺ - وآل بيته الأطهار شديدي التمسك بالشورى؛ لأنّهم وعوا دوافع ما قدره الله تعالى في قرآنه الكريم، ناهيك عن متابعتهم لسنة جدّهم وسييرهم على نهجه وقد كان أبوهم الإمام عليّ - ﷺ - وعلى قصر مدّة حكمه وكذا في مدد حكم من سبقه في الحكم نعم المستشار، ونعم المنجد والمرشد إلى مدارج الشريعة وسبلها، ولكن الذي يهمنا ما واجهه الإمام عليّ - ﷺ - إبان مدّة حكمه، وما المناحي التي اعتمدها في تلك المدّة والتي اتصفت بكثرة الفتن والقلال والاضطرابات الداخلية التي وقعت

٦٣- الصدوق (ت ٣٨١هـ)، عيون أخبار الرضا -، -، ٢: ٦٧، تحقيق: الشيخ حسين الأعلمي، مؤسسة الأعلمي - بيروت، ١٤٠٤ - ١٩٨٤ م.

٦٤- سنن الترمذي، ٣: ٣٦١.

٦٥- البرقي، أحمد بن محمد بن خالد (ت ٢٧٤هـ)، المحاسن، ٢: ٦٠١، تحقيق: جلال الدين الحسيني، ط ١، دار الكتب الإسلامية - طهران، ١٣٣٠ هـ.

٦٦- المصدر نفسه، ٢: ٦٠١.

٦٧- ينظر: العاملي، وسائل الشريعة، ١٢: ٣٩.

حائلاً بينه وبين تحقيق طموحاته في معالجة الانحرافات في مناهج الشريعة، بعد أن توسعت دولة الإسلام، ولم يدرك الكثير من الذين دخلوا فيه ولم يتعدّ مفهومه عندهم نطق الشهادة وهو أدرك مفهومات الشورى، بكونها الأساس المتين لحكم بلاد الإسلام والتي لم تجد مجالها إلى التطبيق في ظل الظروف التي واجهت حكمه، والتي كانت بحاجة إلى القرار المركزي والحازم الذي تبناه الإمام علي - عليه السلام - مما حدا ببعض الباحثين إلى القول، بإهمال الإمام للشورى مع وصفهم له بم امتاز به من فضائل كثيرة منها الذكاء والفقه والفصاحة والشجاعة والنشاط في مجالات الحياة كافة، إلا أنه كما زعموا ينقصه الحزم في الحكم والدهاء والحنكة السياسية، فلذلك رأوا أنه لم يعتمد في مشورته على أولي الأمر وأهل الحلّ والعقد ورؤساء القبائل، وتلك شبهة اعتمدها بعض الباحثين العرب من دون تمحيص وتدقيق اعتماداً على ما قرره أحد المستشرقين المدعو (نيكلسون) وعبارته جاء فيها: "ولم يكن له موهبة للحقائق الصارمة لفن السياسة"^(٦٨) وأي فكرة تدعو إلى مناهي الشورى في رأي ذلك المستشرق إذ إن نظام الشورى بدأ بانتخاب الخليفة الثالث عثمان بن عفان من بين ستة بميل كفة بني عمومته وخوّولته على حساب ذلك المبدأ الذي رآه الخليفة الثاني، فما كان من عثمان إلا أن يتحول به من حكم العامة الذي أقره الرسول - صلى الله عليه وآله - إلى حكم الخاصة من بني أمية والمبعدين منهم من قبل النبي - صلى الله عليه وآله - من أمثال مروان بن الحكم، على حي خالف الإمام علي ما كان يعتمد الخليفان أبو بكر وعمر اللذان كانا يشاوران أهل الرأي في مدينة الرسول، كما خالف من جاء بعدهما لاختصاصه ببني عمومته، فالإمام علي - عليه السلام - قد اعتمد على جمهور الأمة الإسلامية إلا أنه لم يأخذ بآراء أصحاب الأهواء والذمم غير الشريفة من أمثال المغيرة بن شعبة عندما أشار عليه بإبقاء معاوية على ولاية الشام، وباعتماد طلحة والزبير في ولايتي البحرين وعمان حتى تستقيم له الأمور لأسباب يجهلها المعادون لعل من أهمها عدم مدهنته لدينه ولمعرفته بأولئك.

ورغبتهم في المطامع والتحكم بقراب الناس على عادة همة قريش التاجرة، فضلاً عن كونه يرى أنّ نص القرآن والسنة المطهرة أولى من مبدأ الشورى، وهو أدري بحقائقهما، وأكثر معرفة بتفسيرهما، فهو عندما جاء إليه طلحة والزبير وعاتباه؛ لأنه لم يستشرهما قال لهما: "نظرت إلى كتاب الله وما وُضِعَ لَنَا، وَأَمَرْنَا بِالْحُكْمِ بِهِ فَاتَّبَعْنَاهُ، وَمَا اسْتَشَرْنَا النَّبِيَّ - صلى الله عليه وآله - فَافْتَدَيْتُهُ، فَلَمْ أَحْتَجْ فِي ذَلِكَ إِلَى رَأْيِكُمَا وَلَا رَأْيِ غَيْرِكُمَا، وَلَا وَقَعَ حُكْمٌ جَهْلُهُ فَاسْتَشِيرَكُمَا وَإِخْوَانِي مِنَ الْمُسْلِمِينَ، وَلَوْ كَانَ ذَلِكَ لَمْ أَرْغَبْ عَنْكُمَا وَلَا عَنْ غَيْرِكُمَا. وَأَمَّا مَا ذَكَرْتُمَا مِنْ أَمْرِ الْأُسُوءَةِ، فَإِنَّ ذَلِكَ أَمْرٌ لَمْ أَحْكُمُ أَنَا فِيهِ بِرَأْيِي، وَلَا وَلِيَّتُهُ هَوَى مِثِّي، بَلْ وَجَدْتُ أَنَا وَأَنْتُمَا مَا جَاءَ بِهِ رَسُولُ اللَّهِ - صلى الله عليه وآله - قَدْ فُرِغَ مِنْهُ، فَلَمْ أَحْتَجْ إِلَيْكُمَا فِيمَا قَدْ فَرَعَ اللَّهُ مِنْ قَسَمِهِ، وَأَمْضَى فِيهِ حُكْمَهُ، فَلَيْسَ لَكُمَا وَاللَّهِ عِنْدِي وَلَا لِعَيْرِكُمَا فِي هَذَا عُنْبَى"^(٦٩).

فالإمام علي - عليه السلام - كما يفهم من قوله مع الشورى إذا احتاج إليها فيما لم يوجد نص من شريعة الإسلام بقرآنها وسنتها بكونهما المقياسين الأساسيين في التشريع، وهو أدري بهما، فهو مع الشورى كلما أعضل عليه أمر^(٧٠). فقد يطرح الأمور على الناس بصورة عامة وذلك هو مبدأ الشورى الصحيح عمل به رسول الله -

^{٦٨} - البديوي، إسماعيل، معالم الشورى في الإسلام، ١٠٨.

^{٦٩} - نهج البلاغة خطب الإمام علي - عليه السلام - (تحقيق صالح)، ٣٢٢، ط١، بيروت، ١٣٨٧ - ١٩٦٧م.

^{٧٠} - الخالدي، صلاح عبد الفتاح، الشورى في الإسلام، ١٠: ١٦٢.

عليه السلام - إذ رأي العامة هو جمع للكلمة وحفاظ على الألفة، وظروفه السياسية كانت تتطلب ذلك؛ لاضطراب المجتمع في عهده، فعُدّ ذلك وسيلة لجمع كلمة الأمة في أخذ رأي الجميع، وقد اعتمد الإمام عليّ - عليه السلام - على أخذ المشورة في موارد عديدة^(٧١) منها:

١. إبقائه على ولاية أبي موسى الأشعري، مع معرفته بميوله المناوئة لسياسته وضعفه ولذبذبته ووصوليته فكان إبقاؤه لما رآه الإمام - عليه السلام - لمشورة مالك الأشتر النخعي فقد "عزل علي عمال عثمان عن البلدان خلا أبي موسى الأشعري، كلمه فيه الأشتر، فأقره"^(٧٢).
٢. وعزله لقيس بن سعد عن ولاية مصر:

فبعد أن انتشرت أخبار عن كون قيس بن سعد قد كاتب معاوية، وقد بعث إليه الأخير بهدايا وتحف كادت أن تقع فتنة في صفوف أصحاب الإمام مطالبين له بعزله، ومنها دعوتا عبد الله بن أبي بكر ومحمد بن جعفر بن أبي طالب بعزله فدعا أمير المؤمنين - عليه السلام - ولديه الحسنين - - وتشاورا معه حول ذلك فقال ابن جعفر: يا أمير المؤمنين: "دع ما يريبك إلى ما لا يريبك اعزل قيسا عن مصر. قال علي: والله إني غير مصدق بهذا على قيس. فقال عبد الله: اعزله يا أمير المؤمنين، فإن كان ما قد قيل حقا فلا يعتزل لك أن عزله. قال: وأنهم كذلك إذ جاءهم كتاب من قيس بن سعد، فيه: أما بعد فإني أخبر يا أمير المؤمنين، أكرمك الله وأعزك إن قبلي رجلا معتزلين سألوني أن أكف عنهم وأدعهم على حالهم حتى يستقيم أمر الناس فرى ويرون. وقد رأيت أن أكف عنهم ولا أعجل بحرجهم، وأن أتألفهم فيما بين ذلك، لعل الله أن يقبل بقلوبهم، ويفرقهم عن ضاللتهم إن شاء الله. والسلام.

فقال عبد الله بن جعفر: يا أمير المؤمنين، إنك إن أطعته في تركهم واعتزالهم استشرى الأمر وتفاقت الفتنة، وقعد عن بيعتك كثير ممن تريده على الدخول فيها، ولكن مره بقتالهم. فكتب إليه: أما بعد فسر إلى القوم الذين ذكرت، فإن دخلوا فيما دخل فيه المسلمون وإلا فناجزهم. والسلام.

قال: فلما أتى هذا الكتاب قيسا فقرأه لم يتمالك أن كتب إلى علي - عليه السلام -:

أما بعد يا أمير المؤمنين، تأمرني بقتال قوم كافين عنك، ولم يمدوا يدا للفتنة، ولا أرصدوا لها، فأطعني يا أمير المؤمنين، وكف عنهم، فإن الرأي تركهم، والسلام.

فلما أتاه هذا الكتاب، قال عبد الله بن جعفر: يا أمير المؤمنين، ابعث محمد بن أبي بكر إلى مصر يكفك أمرها، واعزل قيسا، فو الله لبلغني أن قيسا يقول: إن سلطانا لا يتم إلا بقتل مسلمة بن مخلد لسلطان سوء، والله ما أحب أن لي سلطان الشام مع سلطان مصر، وأني قتلت ابن مخلد. وكان عبد الله بن جعفر أخا محمد بن أبي بكر لأمه، وكان يجب أن تكون له إمرة ولسطان، فاستعمل علي - عليه السلام - محمد بن أبي بكر على مصر، لحبة له ولهووى عبد الله بن جعفر أخيه فيه. وكتب معه كتابا إلى أهل مصر، فسار حتى قدمها، فقال له

٧١- اليعقوبي، أحمد بن أبي يعقوب (ت ٢٨٤هـ)، تاريخ اليعقوبي، ٢: ١٧٩، دار صادر - بيروت.

٧٢- جمع الدكتور ساعد الجابري المواقف كلها في بحثه الشورى في منهج الإمام علي - - ونقلتها هنا بتصرف.

قيس: ما بال أمير المؤمنين! ما غيره! أدخل أحد بيني وبينه! قال: لا وهذا السلطان سلطانك" (٧٣). فالإمام - عليه السلام - عزله تجاوباً مع رأي الأكثرية، على حين كان رأيُه أن لا يعزله.

٣. مسيره إلى الشام في حربه لمعاوية في صفين:

ذكر نصر بن مزاحم (ت ٢١٢هـ): "لما أراد عليّ المسير إلى أهل الشام دعا إليه من كان معه من المهاجرين والأزهر صرار، فحمد الله وأثنى عليه وقال: "أما بعد فإنكم ميامين الرأي، مراجيح الحلم، مقاويل الحق، مباركو الفعل والأمر. وقد أردنا المسير إلى عدونا، وعدوكم فأشيروا علينا برأيكم" (٧٤). فقال الأصحاب بذلك وأبدوا رأيهم موافقين للمسير، فاتخذ الإمام - عليه السلام - قرار الحرب.

٤. قتاله للخوارج:

لم يكن أمير المؤمنين - عليه السلام - راغباً في قتاله للخوارج، بل كان يعدّ العدة لمقاتلة معاوية، الذي اتضحت مقاصده وخداعه بعد مسألة التحكيم، حيث كان يبعث بالجيوش للإغارة على الأمصار الإسلامية القريبة من الشام كالأنبار مثلاً فينهبها، ويسلب أهلها المال، ويستحلي النساء، ولكن تصاعد غي الخوارج وإرهابهم الناس وقتلهم لعبد الله بن خباب أثار أصحاب أمير المؤمنين - عليه السلام - فجاءوا إليه وقالوا: علام ندع هؤلاء وراءنا يخلفونا في عيالنا وأموالنا سر بنا إلى القوم فإذا فرغنا منهم سرنا إلى عدونا من أهل الشام. وقام إليه الأشعث بن قيس وكلمه بمثل ذلك، فأجمع علي - عليه السلام - علي ذلك وخرج (٧٥). فحدثت معركة النهروان التي قضى فيها على الخوارج، وقد أخذ برأي الأغلبية، ولو ترك ذلك لكثرة عوامل الاضطراب لكان قد ازداد الشقاق في جيشه.

٥. مقاتلة الخريت بن راشد:

لقد تحصّن هذا الرجل في مدينة الأهواز، وخرج على رأي أمير المؤمنين واجتمع معه جمع من أهل تلك المدينة، كما ذكر الطبري، فأرسل الإمام معقل بن قيس ووصاه قائلاً: " (اتق الله ما استطعت فإنها وصية الله للمؤمنين لا تبغ على أهل القبلة ولا تظلم أهل الذمة ولا تتكبر فإن الله لا يحب المتكبرين) (٧٦)، فانهمز الخريت أمام معقل، وهرب إلى أدغال البحر، فكتب معقل إلى الإمام - عليه السلام - يخبره بالذعر ويطلب منه ماذا يصنع بالخریت؟ فعندما قرأ الإمام الكتاب على أصحابه واستشارهم قالوا كلهم: نرى أن تأمر معقلاً أن يتبع آثار الفاسق حتى يقتله أو ينفيه، فكتب إلى معقل يثني عليه وعلى من معه ويأمره بإتباعه وقتله أو نفيه (٧٧).

فالإمام أخذ رأي من أشار عليه، فأمر بتتبع الخريت حتى تمّ قتله على يد النعمان بن صبهان الراسبي.

٦. تنصيبه لزياد بن أبيه والياً على بلاد فارس:

٧٣- ابن أبي حديد (ت ٦٥٦هـ)، شرح نصح البلاغة، ٦: ٦٣، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار إحياء الكتب العربية، مؤسسة مطبوعاتي إسماعيليان.

٧٤- المنقري، ابن مزاحم (ت ٢١٢هـ)، وقعة صفين، ٩٢، تحقيق: عبد السلام هارون، مطبعة المدني - مصر، منشورات مكتبة المرعشي - إيران، ١٤٠٣هـ.

٧٥- ينظر: ابن الأثير (ت ٦٣٠هـ)، الكامل في التاريخ، ٣: ٣٤٣، دار صادر - بيروت، ١٣٨٦ - ١٩٦٦م.

٧٦- ينظر: تاريخ الطبري (ت ٣١٠هـ)، ٤: ٩٤، تحقيق نخبة من العلماء، مؤسسة الأعلمي - بيروت نسخة مقابلة على نسخة (بزيل) في لندن ١٨٧٩م.

٧٧- ينظر، ابن الأثير، الكامل في التاريخ، ٣: ٣٦٨.

لما قتل ابن الحضرمي واختلف الناس على الإمام -عليه السلام- طمع أهل فارس وكرمان في كسر الخراج، وثار أهل كلّ ناجية في تلك البلدان، وأخرجوا عمالهم ومنهم سهل بن حنيف عامل بلاد فارس فاستشار الإمام الناس، فقال له: جارية بن قدامة، ألا أدلك يا أمير المؤمنين على رجل صلب الرأي، عالم بالسياسة كاف لما ولي؟ قال: من هو؟ قال: زياد، فأمر عليّ ابن عباس أن يوليه^(٧٨). وتلك مشورة نابعة عن خبرة وتجربة.

فتلك النماذج والمواقف، لما أقرّها الإمام من الاستشارات تدلّ دلالة لا توحى إلى شكّ أو ريب لما اعتاده أمير المؤمنين عليّ -عليه السلام- في اعتماده الشورى إذا لم يجد فيها مخالفة لنص تشريعي، فهو لا يستغني عنها عندما تكون سبيلاً ووسيلة لجمع شمل الجماعة ومن أجل تربية أصحابه على الإفادة من تجارب الآخرين وتجارهم بغية إصلاح المجتمع الإسلامي، ونزع فتيل الفتنة إذا استشرت واتسع شرارها وتسارع أوار لهيبها، فإذا كان الرسول -صلى الله عليه وآله وسلم- قد طبق الشورى في حكمه مدّة وجوده فكان وجوباً أن يلتزم الإمام تطبيق الشورى؛ لما لها من أهمية صائبة ومثمرة في أبعاد الشريعة الإسلامية السامية في العدالة والمساواة بين الراعي ورعيته وتقصي الشوائب التي يكنها أصحاب المطامع والتي لا يمكن أن تخلو منهم الأمم وفي كلّ ع صر وأوان، ومن أجل إبعاد الضغينة والاستبداد في التفكير غير الجاد والصائب.

الخاتمة والنتائج:

من الصائب القول إنّ مبدأي الشورى والعصمة من الأهمية بمكان في الحكم الإسلامي، ويحتاج من يبحث فيهما إلى متسع من الوقت وإلى طول تأني وتدبّر؛ لكي يسبر غور المضامين ويتوخى الحذر والغفلة من سوء فهم الآخرين لأبعاد محنة الأمة في التعصّب للماضي من دون تمحيص وربط الغايات - في العديد من مواضع الصدق في المفاهيم - بالأهواء والانتماء لهذا جهلنا فيما نعرضه ما يأتي:

أولاً: تحديد المقصود بلفظي الشورى والعصمة ودلالاتهما، فيما أقرته بعض المعاجم القديمة والحديثة، وبما يفضي إلى المعاني المدركة في مدلولاتها واستعمالاتها، ولم تغفل ما أوحى به الشريعة في مجالي نصوصها في القرآن الكريم والسنة المطهرة عبر توضيح لمعاني بعض الآيات ودلالاتها فيما أقرته بعض كتب التفسير.

ثانياً: ولكي تبرز الأهمية في تقصي مفهومات تينك اللفظتين (الشورى والعصمة) قصداً استدراج نصوص القرآن والسنة؛ كي نبين أنّ معناها التلازم في توخي مسارات الإسلام الصحيح التي دعت إلى أخذ رأي الأمة والناس والابتعاد عن مكان التسلط الفكري وإجهاض الرأي الصائب، وحجبه عن مجالات التطبيق لأبعاد الشريعة عن مكان الاستبداد وعبودية الفكر وقهره.

ثالثاً: ومن أجل إبعاد التطرف في قولنا وفعلنا لكي لا يراونا البعض في أنّ نرى اعتقادنا في عين واحدة، ربطنا الموروث الفكري والسياسي حتى ولو كان ميالاً إلى إظهار جوانب الضعف في المثال؛ لمعرفتنا بنوايا القول ومحتوياته.

رابعاً: إنّ جلّ الاعتماد كان موثقاً بالهصوص كي نتعد عن الإطالة والاستعراض الذي ينبش متاعب الماضي التي نرى أنّها تفيدها في الاهتمام إلى مسارات المستقبل الصحيح وليس الربط بنصوص مكتوبة من دون اعتبار وعظّة.

خامساً: إن الذي يريد أن يتوسّع في تينك اللفظتين لا بد له من تقصي الدلالات الشرعية في رأي الأطراف الفكرية السياسية والاجتماعية والدينية كلها؛ بغية إفادة الجميع وتوخي مقاصد الإصلاح لكي يوجه من أراد التبصّر، لكي تجد اللفظتين في مفهوماتها مجالات التطبيق.

هذه الخلاصة أما نتائج البحث فهي:

- ١- إنّ جل ما ثبت في الشريعة من انحرافات كان لعدم التنبّي الصحيح لمبدأ الشورى.
- ٢- إنّ الشورى وضعت حسب الآراء والآهواء فلذلك كانت عقيمة ولم تنتج إلا الويلات.
- ٣- إنّ أكثر المصطلحات الإسلامية قد وظّفت حسب الأهواء.

المراجع والمصادر

القرآن الكريم

١. ابن أبي الحديد (ت ٦٥٦هـ): شرح نهج البلاغة، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار احياء الكتب العربية، مؤسسة مطبوعات اسماعيليان.
٢. ابن الأثير (ت ٦٣٠هـ): الكامل في التاريخ، دار صادر، بيروت، ١٣٨٦هـ-١٩٦٦م.
٣. ابن قتيبة، مسلم بن محمد (ت ٢٧٦هـ): تفسير غريب القرآن، تح: أحمد صقر، دار الكتب العلمية (لا.م).
٤. ابن كثير (ت ٧٧٤هـ): تفسير القرآن العظيم، تح: يوسف عبدالرحمن المرعشي، دار المعرفة، بيروت، ١٤١٢هـ-١٩٩٢.
٥. الأردبلي، عبدالكريم الموسوي: فقه الفضاء، مطبعة اعتماد، قم، مؤسسة النشر لجامعة المفيد، ط ٣، ١٤٢١هـ.
٦. الاصفهاني: الراغب، الحسن بن فضل، مفردات: ألفاظ القرآن، تح: صفوان عدنان داووي، دار القلم، دمشق، الدار الشامية، بيروت، ط ٦، ١٤٣٣هـ-٢٠١١م.
٧. الإمام، أحمد بن حنبل (ت ٢٤١هـ): مسند أحمد، دار صادر، بيروت.
٨. البدوي، إسماعيل: معالم الشورى في الإسلام.
٩. البرقي، أحمد بن محمد بن خالد (ت ٢٧٤هـ): المحاسن، تح: جلال الدين الحسيني، ط دار الكتب الإسلامية، طهران.
١٠. البلاذري، أحمد بن يحيى بن جابر: أنساب الأشراف، مطبعة باسدار إسلام، ط ٢، ١٤١٦هـ.
١١. الترمذي: سنن الترمذي، تح: عبدالرحمن محمد عثمان، دار الفكر، بيروت، ط ٢، ١٤٠٣هـ-١٩٨٣م.
١٢. تفسير البحر المحيط، تح: عادل أحمد عبدالموجود وآخرون، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٤٢٢هـ-٢٠٠١م.
١٣. المجاري: ساعد الجابري، الشورى في منهج الإمام علي -عليه السلام-.
١٤. الجرجاني، علي بن محمد بن علي (ت ٨١٦هـ): التعريفات، تح: نصر الدين تونسسي، القاهرة، ط ١، ٢٠٠٧م.

١٥. الحاكم الحسكاني (ت في القرن ٥ هـ) شواهد التنزيل، تح: محمد باقر المحمودي، مؤسسة الطبع والنشر لوزارة الثقافة والإرشاد، مجمع أحياء الثقافة الإسلامية، ط١، ١٤١١هـ-١٩٩٠م.
١٦. الحاكم النيسابوري (ت ٤٠٥هـ): المستدرک، تح يوسف عبدالرحمن المرعشي.
١٧. الخالدي، صلاح عبدالفتاح: الشورى في الإسلام.
١٨. الرازي، محمد بن أبي بكر عبدالقادر (ت ٦٦٦هـ): مختار الصحاح.
١٩. الريشهري: محمد: العلم والحكمة في الكتاب والسنة، دار الحديث، قم، ط٥، ١٣٣٢هـ.
٢٠. الريشهري: ميزان الحكمة، دار الحديث، ط١، ١٤١٦هـ.
٢١. الزاوي: مختار القاموس.
٢٢. الزبيدي: تاج العروس، تح: علي شيري، دار الفكر، بيروت ١٤١٤هـ-١٩٩٤م.
٢٣. الزمخشري، جارالله (ت ٥٣٨هـ): الكشف، مطبعة مصطفى البابي، ١٩٦٦م.
٢٤. شبر: السيد: عبدالله (١٢٤٢هـ): تفسير القرآن الكريم، دار أحياء التراث العربي، بيروت، ط٢، ١٤٢٨هـ-٢٠٠٧م.
٢٥. الصالح، صبحي: نهج البلاغة، خطب الإمام علي -عليه السلام-، ط١، بيروت، ١٣٨٧هـ-١٩٩٧م.
٢٦. الصدوق، عيون أخبار الرضا -عليه السلام-، تح: الشيخ حسين الأعلمي، مؤسسة الأعلمي، بيروت، ١٤٠٤هـ.
٢٧. الطبري (ت ٣١٠هـ): تاريخ الطبري، تح: نخبة من العلماء، مؤسسة الأعلمي، بيروت.
٢٨. الطبري، محمد بن جرير (ت ٣١٠هـ): جامع البيان عن تأويل آي القرآن، تح وتقديم: خليل الميسي. دار الفكر، بيروت، ١٤١٥هـ-١٩٩٥م.
٢٩. العاملي: الحر (ت ١١٠٤هـ): وسائل الشيعة، مؤسسة آل البيت -عليه السلام- لإحياء التراث، قم، ١٤١٤هـ.
٣٠. فضائل الخمسة من الصحاح الستة: مؤسسة الأعلمي، ط٣، بيروت، ١٣٩٣هـ-١٩٧٣م.
٣١. القندوزي: ينابيع المودة، تح: سيد علي جمال أشرف الحسيني، دار الأسوة، ط١، ١٤١٦هـ.
٣٢. الكفدي، أبو البقاء أيوب بن موسى القريني (ت ١٠٩٤هـ): الكليات.
٣٣. الكليني، محمد بن يعقوب (ت ٣٢٩هـ): الكافي، تح: علي أكبر غفاري، دار الكتب الإسلامية، طهران، مطبعة حيدري، ط٥، ١٣٦٣هـ.
٣٤. الكوراني، الشيخ علي: المعجم الموضوعي لأحاديث المهدي (عجل الله فرجه)، ط١، ١٤٢٦هـ-٢٠٠٦م.
٣٥. المعجم الوجيز: مجمع اللغة العربية، ش ج م ع، لا م ١٩٨٩م.
٣٦. مغنية، محمد جواد: التفسير المبين، دار التيار الجديد، دار الجواد، ط٣، بيروت، ١٤٢٨هـ-٢٠٠٧م.
٣٧. المنتظري: دراسات في ولاية الفقيه، مكتب الإعلام الإسلامي، طهران، ط٢، ١٤٠٩هـ.
٣٨. المنقري، ابن مزاحم (ت ٢١٢هـ): وقعة صفين، تح: عبدالسلام هارون، مطبعة المدني، مصر.

٣٩. النجفي: الشيخ هادي، موسوعة أحاديث أهل البيت -عليه السلام-، دار احياء التراث العربي، بيروت، ١٤٢٣هـ-٢٠٠٢م.
٤٠. النوري الطبرسي: مستدرک الوسائل، مؤسسة آل البيت -عليه السلام- لإحياء التراث، بيروت، ط٢، ١٩٨٨.
٤١. الواسطي: علي بن محمد الليثي: عيون الحكم والمواعظ (ت في القرن السادس) تح: الشيخ حسن البرجندي، دار الحديث، قم، ط١، ١٣٧٦هـ.
٤٢. اليعقوبي، أحمد بن أبي يعقوب (ت ٢٨٤هـ): تاريخ اليعقوبي، دار صادر، بيروت.